

الأصول اللغوية عند الشيخ الطوسي (السمع والقياس إنموذجاً)

**الأستاذ الدكتور حيدر كريم الجمالي
الطالبة حياة عطية كاظم
جامعة الكوفة - كلية التربية الأساسية**

**The Linguistic Fundamentals of Sheikh Al-
Tusi (Hearing and Measurement as a Model)**

**Prof. Dr. Haider Karim Al Jamali
Student Hayat Attia Kazem**

Abstract:

The origins of grammar, as described as the basic rule or scale on which the science of grammar depends, and a regulator for which the right path is determined, and they are four main principles arranged in order of importance: listening, analogy, consensus, and then another sub-evidence, which is approval, and they see that his argument is weak. The search for two of the main principles of grammar, namely: listening and analogy, and their applications according to Sheikh Al-Tusi in his book Al-Iddah fi Usul al-Fiqh and the corresponding fundamental rules. And hearing: what you heard and then it was spread and spoken, and some of them called it transference, and transference, a source of the triple verb transfer, transfer and transfer in the language: transferring something from one place to the place of transferring it and hearing. Muhammad' and the sayings of the Companions and the Followers

As for analogy, it is the second basis of grammar and it comes after hearing the importance, and it is an indispensable evidence for grammarians until they paired grammar with analogy or analogy, and it comes on the measurement of what the Arabs mentioned from the words of the people of the language such as grammarians and others.

Keywords: (Origins, listening, analogy, linguistic)

الخلاصة :

أصول النحو كما وصفت بأنها القاعدة الأساسية أو الميزان الذي يعتمد عليه علم النحو. وضابط يحدد له الطريق القويم، وهي أربعة أصول رئيسية مرتبة حسب الأهمية: السمع، فالقياس فالإجماع فاستصحاب الحال، ومن ثم دليل فرعي آخر وهو الاستحسان ويرون أن حجته ضعيفة، سنتعرض في هذا البحث لأصلين من أصول النحو الرئيسية وهما: السمع والقياس، وتطبيقاتهما عند الشيخ الطوسي في كتابه العدة في أصول الفقه وما يقابله من قواعد أصولية فالسمع في اللغة، هو مصدر من الفعل الثلاثي سَمِعَ، والسمع: حس الأذن، والسمع: الذكر الحسن، والسمع: الغناء، والسمع: ما سمعت به فشاع وتكلم به، ومنهم من سمأه النقل، والنقل، مصدر من الفعل الثلاثي نَقَلَ، ينقل والنقل في اللغة: تحويل الشيء من موضع إلى موضع نقله والسمع أما يكون من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الشريفة للنبي محمد، وأقوال الصحابة، والتابعين، والمنثور من كلام العرب والشعر.

أما القياس فهو الأساس الثاني من أصول النحو ويأتي بعد السمع بالأهمية، وهو دليل لا يستغني عنه النحاة حتى إنهم قرنوا النحو بالقياس أو المقاييس، ويأتي على قياس ما ذكره العرب من كلام من أهل اللغة كالنحاة وغيرهم. **الكلمات المفتاحية:** (الأصول، السمع، القياس، اللغوية).

مقدمة :

يُعد بحث أصول النحْو من البحوث المهمة في اللغة العربية كونها المعيار أو الميزان الذي يقوم عليه علم النحْو وضابطٌ يحدّد له الطريق القويم. وكذا هو من البحوث المهمة عند الأصوليين، وإنّ النحاة يعنون بما يسمونه أصول النحْو ما عناه الأصوليون من أصول الفقه بقسميها الأدلة والمصادر التي يُبنى عليها النحْو أحكامه ، وتلك القواعد المُمهدة لاستنباط الحكم النحوي من هذه الأدلة والمصادر.

مرّ مصطلح (أصول النحْو) بمراحلٍ عدّة، كانت متناثرة في الكتب التي سبقت ابن جني أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ، ولعله أول من أسس له ، وأفرد له باباً في كتابه الخصائص ثم تلاه أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن وفاء (ت ٥٧٧هـ) في كتابه لمع الأدلة .

ثم السيوطي جلال الدين ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) في كتابه الاقتراح ، أمّا أدلة النحْو وأصوله ، فقد اختلفوا فيها : منهم من ذكر أنّها ثلاثة ، كابن جني . أمّا أبو البركات الأنباري ، قال إنّها ثلاثة ، ويذكر العلامة السيوطي عن أبي البركات الأنباري هو زاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع في الاقتراح في أصول النحْو ، السيوطي : ٧٠* .

ويقصد بها السُّماع والإجماع والقياس واستصحاب الحال ، هذه الأدلة الأربعة الرئيسية ، أمّا الاستحسان فعندهم علته ضعيفة غير مستحكمة .

أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من أهمية موضوعه ، وفق ما عرضه النحاة من أصول النحْو ، ووجه التوافق والاختلاف فيما بينهم ، فالسُّماع والقياس هما من الأصول المُعتبرة التي أجمع عليها أهل اللغة ، والأصول ، ومعرفة وبيان مدى حجّتهم فيها .

مشكلة البحث : من خلال عرض بعض الأصول اللغوية التي استند إليها الشيخ الطوسي في بحثه النحوي والدلالي في كتابه العُدّة في أصول الفقه ،

وهذه الأصول هي : السُّماع والقياس وما يقابلها من قواعد وأصول عند النُّحاة , وهل هناك توافق بينهما أم لا ؟ هل استعمل الشيخ الطوسي السُّماع والقياس كما استعمله النُّحاة في كتبهم ؟

منهج البحث : سيكون البحث على مطلبين في كُلِّ مطلبٍ نقاط , تطول وتقتصر بحسب ما يقتضيه إيفاء المطلب .

فقد تعرَّضتُ في المطلب الأول : إلى الأصل اللُّغوي السُّماع ومعناه في اللُّغة والاصطلاح ومعناه عند الأصوليين وتطبيقاته في كتاب العُدَّة , وما ذكر من شواهد قرآنية , وأحاديث النبي محمد ﷺ , وأحاديث أهل البيت^١ , وأقوال الصحابة والتابعين^٢ , والمنثور من كلام العرب , والأبيات الشعرية .
أمَّا المطلب الثاني: تعرَّضتُ فيه إلى الأصل اللُّغوي الثاني : القياس , ومعناه في اللُّغة والاصطلاح , ومعناه عند الأصوليين مع ذكر بعض تطبيقاته في كتاب العُدَّة .

واعتمدتُ فيه على أُمات الكتب والمصادر المُحقَّقة ثم ختمته بأهم ما توصلت إليه الباحثة من نتائج وقائمة المصادر .

المطلب الأول

الأصل اللُّغوي في السُّماع عند الشيخ الطوسي وتطبيقاته

يُعدُّ السُّماع الأساس الأول من أصول النُّحو الذي يُحتجُّ به واعتمد عليه العلماء في معرفة اللُّغة وتوضيح خصائصها , فقد كان وسيلتهم لضبط العربية ؛ وذلك لاعتماده كلام العرب الفصيح من شعرٍ ونثر , للقبائل العربية الموثوق بعريبتها التي تقطن قلب الجزيرة العربية , هذا أولاً وكذا اعتمادهم كتاب الله وأحاديث النبي ﷺ , وأهل بيته^٣ ثانياً , وهما يبلغان أعلى درجة من الفصاحة , وكذا أقوال الصحابة والتابعين^٤ .^(١)

والسُّماع في اللُّغة , هو مصدر من الفعل الثلاثي سَمِعَ , والسمع : حس الأذن , والسماع : الذكر الحسن , والسماع : الغناء , والسماع : ما سمعت به

فشاع وتُكلم به^(٢)، ومنهم من سمّاه النقل، والنقل مصدر من الفعل الثلاثي نَقَلَ، ينقلُ، والنقل في اللغة: تحويل الشيء من موضع إلى موضع، نقله ينقله نقلًا^(٣).

وقد اعتنى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بالسُّماع واحتفى به في كتابه الخصائص، ومن الأمثلة على ذلك قوله: (واعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر، على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه)^(٤)، وسمّاه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) النقل، فذكر تعريفه قال: (فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة)^(٥)، وهذا ما ذكره السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه الاقتراح، وعقب عليه، إذ قال: (وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام العرب من المولدين)^(٦)، وغيرهم، وما جاء شاذًا في كلامهم، نحو الجزم بلن^(٧) والنصب بلم^(٨)، والجر بلعل^(٩) ونصب الجزأين^(١٠) بها و بليت^(١١).

أما السيوطي، فقد سمّاه السُّماع، إذ قال: (السماع وأعني به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه، وكلام العرب، قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظاماً وشعراً عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لا بدّ في كل منها من الثبوت)^(١٢).

وهناك من فرق بين السُّماع والنقل، فجعل السُّماع أشمل من النقل، منهم: الدكتور تمام حسان (ت ١٤٣٣هـ) قال: (ما دُمنا قد سمينا المسموع "مسموعاً" فإننا نستطيع أن نسمي "النقل" سماعاً، وأن نجعل كلا من هذين المصطلحين صالحاً للدلالة على ما يدل عليه قرينه، وإن كان السُّماع أشمل في الحقيقة من النقل؛ لأنه ربما اشتمل على الرواية "وهي النقل" وعلى مشافهة الأعراب وهي تكون بالرحلة أو الوفادة)^(١٣).

ومنهم من جعل النقل أعم وأشمل من السُّماع؛ لأنّ المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب، وكذلك المنقول عن طريق الرواية، وهذا

ما ذكره , الدكتور محمود نحلة, (ت ١٤٣٣هـ), إذ قال : (فالنقل أعمُّ بهذا المعنى وأشمل ؛ إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر)^(١٤) .
أما بالنسبة للسمع عند الأصوليين , فهو لا يختلف معناه عند النحاة , ويقابله مصطلح (النص) وقد سمَّاه الدكتور مصطفى جمال الدين بالنص .
إذ قال : (وأهمها عند الطرفين : ١ - النص أو السماع) وهو عندهم حجة , فالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة , وأقوال أهل البيت ^{هـ} هي : نصوص مشتركة ما بين الأصوليين والنحاة , وكذا كلام العرب من شعرٍ ونثر , فالقرآن كما ذكر الدكتور مصطفى جمال الدين (ت ١٤١٦هـ) , في الموضوع نفسه , هو أهم الأدلة السمعية المشتركة , وتأتي أهميته من كونه النص المتواتر وصوله إلى كل من النحوي والفقيه وأن كانت طريقة استفادة كلٍّ منهما تختلف باختلاف طبيعة المستدل عليه عندهما ؛ لأنَّ النحوي تتعلق أحكامه بلفظ القرآن ونظمه , بينما الفقيه تتعلق أحكامه بالمعنى^(١٥) .

وبعد أن بينت الباحثة تعريف السماع عند النحاة والأصوليين , يأتي هنا عملها لاستخراج تطبيقاته في كتاب العدة , عند الشيخ الطوسي , فالشيخ الطوسي لم يتكلم بصريح العبارة عن السماع , أو عرفه بل استتجت الباحثة ذلك من خلال ما استشهد به من نصوص في عرضه للمسائل النحوية , فقد استشهد بمئتين وخمس وخمسين آية (٢٥٥) من كلام الله القرآن الكريم , وكذا استشهد بأثنين وتسعين (٩٢) حديثاً من أحاديث النبي ^ص , وأربعة روايات فقط فيما ورد عن أئمة أهل البيت ^{هـ} وكذلك استشهد بستة وأربعين (٤٦) قولاً من أقوال الصحابة والتابعين ^{رضي الله عنهم} , وأما من كلام العرب الشعر العربي الفصيح فقد استشهد بثلاثة أبيات شعرية فقط , في ثلاثة مواضع مختلفة من الكتاب , وقولاً واحداً من المنثور , وأن هذه النصوص موزعة ما بين الأحكام الفقهية والنحو , والدلالة ستعرض لبعض الأمثلة فيما يتعلق بالنحو أو الدلالة , منها :

أ- آيات من القرآن الكريم : مسألة في الأمر إذا استخدم للتهديد، إذ قال :
ومتى استعملوها في غير استدعاء الفعل في التهديد ، نحو قوله: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ
مَنْ أَسْطَعَتْ﴾، وقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾^(١٦) (١٧) فقد استدلل بالآيات القرآنية
التي تعد من أهم مصادر السماع في اللغة في كثير من المواضع .

ب- أحاديث النبي محمد : كذا ما ذكره من حديث للنبي ' في معنى حرف
العطف الواو يفيد الترتيب ، حيث ذكر الشيخ الطوسي : (بدلالة ما روي
عن النبي ' أنه قال لمن خطب - فقال : من يطع الله ورسوله ' فقد هدى
, ومن يعصهما فقد غوى: "بِسْ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ" فقال : يا رسول الله
كيف أقول ؟ فقال (ﷺ): " قل وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ غَوَى" فلولا
الترتيب لما كان لهذا الكلام معنى)^(١٨)، فأحاديث النبي ' تعد من كلام
العرب الموثوق بعريتهم ، والأحاديث النبوية هي المصدر البثاني للسماع
بعد القرآن الكريم .

ت- أقوال الصحابة والتابعين : كذا استشهد بأقوال الصحابة والتابعين ، فقد
استشهد بستة وأربعين (٤٦) قولاً، منها ما ذكره الشيخ الطوسي في مسألة
دخول (ال التعريف) العهدية على الاسم، حيث استشهد بقول ابن
عباس ، قال : (وأما ما يكون معرفاً، فنحو ما روي عن ابن عباس في قوله
تعالى ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾)^(١٩) ، فقال : "لن يغلب عسرٌ واحد يسرين" (٢٠)
(٢١).

ث- المنثور : والمنثور من كلام العرب لم نجد، إلا شاهداً واحداً هو من الأمثال
، إذ قال : (وهو في أصل اللغة عبارة عن "الإيجاب" ، كما يقال : " أثبت
السهم في القرطاس، " أي أوجبه)^(٢٢)، وهو منقول عن العرب الموثوق
بعريتهم ، وهذا هو السماع .

ج- الشواهد الشعرية : أما الشواهد الشعرية ، فقد ذكرنا أنه استشهد بثلاث
أبيات شعرية فقط ، وهي :

الموضع الأول : قول جران العود:

وبلدة ليس فيها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس^(٢٣)

والموضع الثاني: قول العجاج

إذا السدليل أسستاف أخلاق الطُـرق^(٢٤)

الموضع الثالث : قول الشاعر

أنا ومما أعني سـوى أنـي^(٢٥)

المطلب الثاني

الأصل اللغوي في القياس عند الشيخ الطوسي وتطبيقاته

هو الأساس الثاني من أصول النحو ويأتي بعد السماع بالأهمية , وهو دليل لا يستغني عنه النحاة حتى إنهم قرنوا النحو بالقياس أو المقاييس كما عرفه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) : (النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب) (٢٦).

وهو في اللغة : مصدر من الفعل قاسَ , (قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً), والمقياس : المقدار والمقياس ما قُيسَ به^(٢٧) , وقد عرفه أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤ هـ) بأنه: (الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني , وفي فساد الثاني فساد الأول) (٢٨).

وعرفه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) : (هو حمل غير المنقول على المنقول , إذ كان في معناه كرفع الفاعل , ونصب المفعول به في كل مكان , وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه , وكذلك كل مقيس في صناعة الأعراب) (٢٩).

وعرفه الدكتور عباس حسن (ت ١٣٩٩ هـ): (القياس : محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك) (٣٠).

أما الدكتور مهدي المخزومي (ت ١٤١٣هـ) ، فقد عرّف القياس : (هو القائم على أساس المشابهة ومحاكاة المسموع والمعروف من كلام العرب واساليبهم ، كما كان الخليل بن أحمد يفعل ، وكما كان الفراء يفعل في تناولهما مسائل النحو وقياسهما ما لم يُعرف على ما عُرف ، مما سمعاه من العرب في اتصالهما بالعرب الموثوق بفصاحتهم) (٣١) .

أما أركان القياس فقد ذكر أبو البركات الأنباري ، أربعة أركان ، قال : (لا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم ، مثل ذلك أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله ، فتقول : اسم أُسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً ، قياساً على الفاعل ، فالأصل : هو الفاعل والفرع : هو ما لم يُسم فاعله ، والحكم : هو الرفع ، والعلة الجامعة : هي الأسناد ، والأصل في الرفع : أن يكون للأصل الذي هو فاعل ، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسم فاعله ، بالعلة الجامعة التي هي الإسناد) (٣٢) . وذكرها السيوطي حيث قال : (للقياس أربعة أركان ، أصل : وهو المقيس عليه وفرع : وهو المقيس وحكم وعلة جامعة) (٣٣) .

أما القياس في الشريعة ، فقد ذكره الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) ، في كتابه العدة في أصول الفقه ، إذ قال : (حدّ القياس : هو "إثبات مثل حكم المقيس عليه في المقيس " وفي الناس (٣٤) من قال حدّ القياس هو "إثبات مثل حكم الأصل في الفرع بعلة جامعة بينهما") (٣٥)

ثم بين بعد ذلك ، أن الإثبات هذا معنى القياس في الشرع ، أما في اللغة فمعناه الإيجاب ، إذ قال : (والإثبات : الذي ذكرناه لأمر يرجع إلى عرف الشرع ، عبارة عن العلم ٠٠٠ وهو في أصل اللغة عبارة عن " الإيجاب " ، كما يقال : " أثبت السهم في القرطاس " أي أوجبه) (٣٦) .

وان كان القياس الشرعي عنده ليس بحجة ولا دليل ، إذ قال : (فأما القياس ، فعندنا أن ليس بدليل أصلاً) (٣٧) ، وكذا عرّفه أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) قال :

قال: (وحده أنه حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من اثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما ثم ان كان الجامع موجبا للاجتماع على الحكم كان قياسا صحيحا، وإلا كان فاسدا، واسم القياس يشتمل على الصحيح والفاسد في اللغة ولا بد في كل قياس من فرع وأصل وعلة وحكم)^(٣٨).

والقياس النحوي والشرعي يتشابهان في أمر، ويشتركان به وهو: وجود (أصل، وفرع، وعلة، وحكم) وهذا ما ذكره الشيخ الطوسي في كتابه^(٣٩). ومثال على ذلك قياس ضرب الوالدين على التأفّف منهما في التحريم، فالضرب فرع، والتأفّف أصل والحرمة حكم^(٤٠).

والقياس النحوي: كقياس نصب المثني، وجمع المذكر السالم على جره في نصبهما بالياء، فنصبهما فرع والجر أصل، ونصبهما بالياء حكم؛ لأن العرب لما أعربوا الثنية والجمع بالحروف أعطوا الرفع للثنية الألف، والرفع في الجمع: الواو، والجر فيهما: الياء، وبقي النصب لا حرف له لذا جذبوه للجر فحملوه عليه من دون الرفع؛ لأن الرفع عمدة وكل من الجر والنصب فضلة^(٤١).

بعد أن تطرقت الباحثة لتعريف القياس وأركانه، وإنه كما تبين رصداً للظواهر اللغوية وتصنيفها وقياسها على كلام العرب، فقد لاحظت الباحثة أمراً بعد أن قرأت الكتاب أكثر من مرة، لتجد أن الشيخ الطوسي قد اعتمد القياس النحوي وإن لم يشر إليه كمصطلح، في كثير من المواضع التي يطيل شرحها، فهو مرة يرفض القياس في اللغة، ومرة يثبت القياس، ويشير إليه، من خلال مصطلحات معينة، ونجد الكثير من التطبيقات التي تخص القياس في الكتاب، فهو مرة لا يجوز القياس في اللغة ويصرّح بذلك في طرح مسألة من مسائل الأمر، حيث يقول: (هذا إثبات اللغة بالقياس، وذلك لا يجوز)^(٤٢).

وكذلك في طرح مسألة في الاستفهام , حيث يقول : (لأنه يمكن أولاً أن يقال : إن هذا قياس والقياس في اللغة لا يجوز)^(٤٣).

وفي موضع آخر في طرح مسألة من مسائل الاستثناء , حيث يقول : (فقله يبطل ؛ لأن هذه طريقة القياس , وليس يجوز أن تثبت اللغة وأحكام ألفاظها بالقياس)^(٤٤).

ومرة نراه ينقل ما يوافق أهل اللغة وثبت عنهم من الآراء , وينقل عن النحاة أمثال أبي علي الفارسي والفرّاء وغيرهم , ويحكي عنهم , ومن تعريفات القياس هو المحاكاة , فيعقب ما ينقله بعبارة (الظاهر في اللغة)^(٤٥) , أو معلوم , أو ضرورة عند أهل اللغة نحو : ما ذكره في فصل الاستثناء , إذ قال : (لأنّ ذلك معلوم من دين أهل اللغة)^(٤٦).

وكذلك قال في موضع آخر : (هو معلوم ضرورة من دين أهل اللغة)^(٤٧) , وكذا في حديثه عن استعمال لفظ العموم في الواحد , إذ قال : (على أن استعمال ذلك لأهل اللغة ظاهر ؛ لأنهم استعملوا لفظ العموم في الواحد , كما استعملوه في الثلاثة وأكثر من ذلك)^(٤٨) , وحتى أنّه كان يذكر ما كان خارجاً عن القياس مثال على ذلك في جمع كلمة (أمر) , إذ قال : (الصحيح أن "الأمر" لا يجمع "أوامر" فعلاً وإنما يجمع "أمور" مثل "فلس" , و"فلوس" و"زرع" و"زروع" , وغير ذلك , فأما "أوامر" فخارج عن القياس)^(٤٩) . إذا لم يكن عمل هنا بالقياس فكيف جعل من هذا الجمع خارج عن القياس ؟ ولعل هذا الأمر يرجع إلى ما عرّف به الشيخ الطوسي من الاستدراكات , سنتعرض لبعض الأمثلة التي تشير إلى سيره في طريق القياس النحوي , منها :

أ- في النداء : وحديثه عن معنى حرف النداء (يا) بأنه يأتي بمعنى الفعل أدعو , حيث يقول : (ولأجل ذلك قلنا "يا زيد" في النداء إنما يفيد لأنّ معنى "يا" , "أدعو" فصار هذا الحرف معنى الفعل فلأجل ذلك أفاد)^(٥٠) , وهذا ما حكاه أهل اللغة , وقاسوا عليه , ومنها ما ذكر التفتازاني في مختصر المعاني

المعاني إذ قال : (من أنواع الطلب "النداء" وهو طلب الاقبال بحرف نائب

مناب ادعوا لفظاً أو تقديراً) ﴿مختصر المعاني: ١٤٢﴾

ب- حرف الجر (من) : وحديثه في معاني (من) التي تأتي للتبويض، وابتداء

الغاية، وزائدة، وتأتي لتبيين الصفة، وهذا ما عرفته العرب وقاست عليه،

نحو ما ذكره أبو علي الفارسي في كتاب الإيضاح في معاني من ﴿كتاب

الإيضاح: ١٩٩﴾.

ونقله الشيخ الطوسي قياساً على ما ذكر، إذ قال الشيخ الطوسي : (وأما "

من" فلها أربعة أقسام : أحدها : التبويض، نحو قولهم : "أكلت من الخبز

واللحم" يعني أكلت بعضهما ...

وثانيهما : معنى ابتداء الغاية، نحو قولهم : " هذا الكتاب من فلان إلى

فلان" أي ابتداء غايته منه ...

وثالثهما : أن تكون زائدة، مثل قولهم : " ما جاءني من أحد" معناه ما

جاءني أحد.

ورابعها : أن تبين تبيين الصفة، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ

الْأَوْثَانِ﴾ ^(٥١) معناه فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان، ذكر ذلك أبو علي

الفارسي (التحوي) ^(٥٢)، نقله عن أبي علي الفارسي، الذي كان له باع طويل في

القياس، حتى روى عنه ابن جني (قال لي أبو علي & بحلب سنة ست

وأربعين: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس

(٥٣).

ت- اسم الجنس : في حديثه عن اسم الجنس إذا دخله (ال) التعريف، فأنها

تفيد الجنس كله، إذ قال: (ومنها " أسماء الأجناس" إذا دخلها الألف

واللام ولم يرد بها التعريف، نحو قوله تعالى ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ

خَسِرٌ ۝٢﴾ ^(٥٤) ونحو قولهم: " أهلك الناس الدنيا والدرهم" لأن ذلك يفيد

الجنس كله ومتى كان للتعريف كان مختصاً بما عُرِفَ به، نحو قول القائل: " رأيتُ الإنسان " يشير به إلى إنسان معهود متقدّم) (٥٥) .

ث- أي الاستفهامية : يذكر إن معناها مرة للعاقل ، ومرة لغير العاقل ، هي عامة ، ومعناها بحسب ما تُضاف إليه، أما ما يقصده الشيخ الطوسي بعبارة (هي أعم من اللفظتين معاً) ، فيقصد من العاقل وما لغير العاقل ، وهذا ما عرفته العرب وقاست عليه ، إذ قال : (ومنها "أي" فإنها تستغرق ما يُعقل وما لا يُعقل ، وهي أعم من اللفظتين معاً ، ولأجل هذا إذا قال : " أي شيء عندك؟ " يحسن أن يجاب بما يُعقل وما لا يُعقل) (٥٦) .

ج- الفرق بين صيغة الأمر والنهي : في حديثه عن الفرق ، وأنه أهل اللغة ذكره ، إذ قال : (والذي يدل على صحة ما اخترناه ، أن أهل اللغة فرقوا بين صيغة الأمر وصيغة النهي وصيغة الخبر ، فقالوا: صيغة الأمر قول القائل لمن هو دونه : افعل وصيغة النهي قول القائل لمن هو دونه : لا تفعل) (٥٧) .

نتائج البحث:

١- لا يختلف الأصوليون عن النحاة في ترتيبهم للأصول اللغوية فالسمع يأتي بالمرتبة الأولى فالقياس بعدها فالإجماع فاستصحاب الحال. أن هذه الأصول الأربعة (السمع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال) هي من الأدلة الرئيسية .

٢- هناك تشابه بين التعريف الأصولي والنحوي للأصول ، فكلاهما ذهب إلى أن السماع هو: ما نقل بالرواية والسمع من أفواه العرب ، والقياس هو ما تعارف عند النحاة ، وأهل الأصول كقاعدة ثابتة ثم قاسوا عليه .

٣- استعمل الشيخ الطوسي شواهد السماع نفسها التي استعملها النحاة في أصولهم التي هي آيات القرآن الكريم وأحاديث للنبي محمد ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين ﷺ وما ذكر من منشور العرب من الأمثال والشعر .

- ٤- استعمل الشيخ الطوسي الأصول اللغوية تلميحاً وتصريحاً، فمرة يعرف ، ومرة يشير إلى ذلك فهو لم يتعرض للقياس النحوي ، وذكر أنه غير حجة ولا يجوز نقل اللغة بالقياس ولكنه نقل بالقياس عن النحاة .
- ٥- العلاقة الوثيقة ما بين أصول الفقه وأصول النحو وتأثر كل منهما بالآخر ، فهو ينقل عن النحاة والفقهاء بما يوافق قاعدة القياس والسماع .

هوامش البحث

- (١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، السيوطي: ٣٩٠
- (٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (سمع): ٣م / ٢٠٩٥
- (٣) ينظر: المصدر نفسه، (نقل): ٦م / ٤٥٢٩
- (٤) الخصائص، ابن جني: ١٢٥/١
- (٥) الإعراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة، ابو البركات الأنباري : ٤٥٠
- (٦) المولودون : هو جمع المولد وهو من العبيد ؛ وإن سُمي المولد من الكلام مولداً إذا استحدثوه ولم يكن من كلامهم فيما مضى ، والمولدة هي التي ولدت بين العرب ونشأت مع أولادهم ، وتأدبت بأدابهم ، والمولد : المحدث من كل شيء ؛ ومنه المولودون من الشعراء إنما سُموا بذلك لحدوثهم . ينظر : لسان العرب ، ابن منظور، (ولد): ٦م / ٤٩١٥ .
- (٧) الجزم (بلن) ، نحو قول الشاعر: لَنْ يَخْبِ الأمل من رجائك مَنْ حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلِقة
- الشاهد فيه : الجزم ب(لن)، الرواية بكسر الباء من (يخب)، الجزم هنا بالسكون فكسرت لالتقاء الساكنين، والبيت نُسب لإعرابي وفد المدينة ، فسأل عن أكرم الناس بها ، فدلَّ على الحسين بن علي عليه السلام ، فدخل المسجد فوجده مصلياً فوقف بإزائه وأنشأ هذا البيت مع أبيات أخرى ، والبيت من البحر المتدارك .
- ينظر: شرح شواهد المغني السيوطي ، تصحيح وتعليق : الشيخ ، محمد محمود الشنقيطي: (٦٨٨-٦٨٩)

(٨) النَّصَب (بلم) كقول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): في أيَّ يوميَّ من الموتِ أفرَّ أيَّوم لم يُقدَّر أم يومٍ قدَّر

البيت من بحر الرمل كان الإمام علي (عليه السلام) يخرج كل يوم بصفين حتى يقف بين الصفين ويقول هذا البي، والشاهد فيه: النصب (بلم) لا الجزم ينظر: ديوان الإمام علي . الأستاذ نعيم زرزور ، دراسات عليا في اللغة العربية : ٧٩٠

ينظر: دروس في المذاهب النحوية ، الدكتور عبده الراجحي : ٣٧٥ .

(٩) الجر (بلعل) نحو قول كعب : لعل أبي المغوار منك قريب .

هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة يرثي فيها أخاه أبا المغوار - واسمه هرم، وقيل: اسم أبي المغوار شبيب - و صدر البيت قوله: فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة والبيت من البحر الطويل، والشاهد فيه الجر بلعل

ونصب الجزأين بها وبلت، وهو ينقسم إلى تواتر وآحاد، فأما التواتر: فلغة القرآن، وما تواتر من السنة، وكلام العرب، وهذا دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم، وأما الآحاد: فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به، والأكثرون على أنه يفيد الظن. ينظر: الأصمعيات، اختيار الأصمعي، أبي سعيد عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون . الشاعر كعب بن سعد الغنوي: ٢٥ / ٩٦ .

ينظر : شرح ابن عقيل ، قاضي القضاة ، بهاء الدين ، عبد الله بن عقيل الهذلي ، العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، على ألفية ابن مالك ، أبي عبد الله ، جمال الدين بن مالك (ت

٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد: ٤/٢ .

(١٠) ينظر : الكتاب ، كتاب سيويه ، سيويه : ٢ / ١٤٢ .

(١١) الاقتراح في أصول النحو، السيوطي: (٧٠ - ٧١) .

(١٢) المصدر نفسه : ٣٩ .

(١٣) الأصول (دراسة إستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) تمام حسن : ٦٢ .

(١٤) أصول النحو العربي الدكتور محمود نحلة : ٣١ .

(١٥) أصول النحو وصلته بأصول الفقه (بحث)، الدكتور مصطفى جمال الدين: ١٠٠ .

(١٦) سورة الاسراء : من الآية / ٦٤ . سورة فصلت : من الآية / ٤٠ .

(١٧) العدة في اصول الفقه ، الشيخ الطوسي: ٢٣٧ .

- (١٨) المصدر نفسه : ١١٢٠
- (١٩) سورة الانشراح : الآية ٥ / ٠
- (٢٠) صحيح البخاري , البخاري , (باب التفسير) : ٣ / ٢٢٥٢٠
- (٢١) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ٢٨٤ . يُنظر : مجمع البيان في تفسير القرآن , الطبرسي ١٠ / ٣٩٠٠
- (٢٢) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : (٦٦٦ , ٦٦٥)
- (٢٣) المصدر نفسه : ٣٧١٠ يُنظر : ديوان جران العود , ١٠ :
- (٢٤) المصدر نفسه : ١٠١٠ يُنظر : ديوان العجاج : ٢٤ / ١
- (٢٥) المصدر نفسه : ٤٢٨٠
- (٢٦) التَّكْمَلَة , أبو علي الفارسي : ٣
- (٢٧) يُنظر : لسان العرب , ابن منظور , (قاس) : ٥ / ٣٧٩٣٠
- (٢٨) رسالة الحدود , الرماني , أبو الحسن علي بن عيسى , تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي : ١ / ٣٨٠
- (٢٩) الإغراب في جدل الإعراب , أبو البركات الأنباري : ٤٥٠ يُنظر : الإقتراح في أصول النحو , السيوطي : ٧٩٠
- (٣٠) اللِّغَة والنحو بين القديم والحديث , الدكتور عباس حسن : ٢٢٠
- (٣١) في النَحْو العربي (نقد وتوجيه) , الدكتور مهدي المخزومي : ٢٢٠
- (٣٢) الإغراب في جدل الإعراب , ابن الأنباري : ٩٣٠
- (٣٣) الإقتراح في أصول النحو , السيوطي : ٨١
- (٣٤) يُنظر : المعتمد في أصول الفقه , أبو الحسين البصري المعتزلي : ٢ / ٤٤٣٠
- (٣٥) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : (٦٦٦ , ٦٦٥)
- (٣٦) المصدر نفسه : (٦٦٦ , ٦٦٥)
- (٣٧) المصدر نفسه : ٤٢٩٠
- (٣٨) المستصفي من علم الأصول , أبو حامد الغزالي , محمد بن محمد بن محمد : ٢ / ٢٢٨٠
- (٣٩) يُنظر : العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ٦٦٧٠
- (٤٠) المصدر نفسه : ٥٠٨٠

- (٤١) يُنظر : أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية , النعيم محمد أحمد : ٥٥٠ .
- (٤٢) العُدَّة في أصول الفقه الشيخ الطوسي : ٢٤١ .
- (٤٣) المصدر نفسه : ٣٤٥ .
- (٤٤) المصدر نفسه : ٣٧٤ .
- (٤٥) المصدر نفسه : ١١٣ .
- (٤٦) المصدر نفسه : ٣٣٧ .
- (٤٧) المصدر نفسه : ٣٤٠ .
- (٤٨) المصدر نفسه : ٤٢٧ .
- (٤٩) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ٢٣٦ .
- (٥٠) المصدر نفسه : ١١١ . يُنظر : المقتضب , المبرّد : ٣ / ٢٠٢ .
- (٥١) سورة الحج : من الآية / ٣٠ .
- (٥٢) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ١١٥ . يُنظر : المقتضب , المبرّد : ٤ / ١٣٧ .
- (٥٣) الخصائص , ابن جني : ٢ / ٨٨ .
- (٥٤) سورة العصر : الآيتان (١ , ٢) .
- (٥٥) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : (٣٣٣ , ٣٣٤) . يُنظر : المقتضب , المبرّد : ٤ / ١٣٨ .
- (٥٦) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ٣٣٣ . يُنظر : المقتضب , المبرّد : ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٥ .
- (٥٧) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ٢٣٨ . يُنظر : المقتضب , المبرّد : ٢ / ١٢٩ , ١٣٠ .

قائمة المصادر والمراجع

خير ما ابتدئ به القرآن الكريم .

- ١- أثر العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو في استنباط الأحكام الشرعية (رسالة ماجستير), النعيم محمد أحمد إبراهيم, إشراف : الدكتور بابر نور زين العابدي , الناشر : كلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة السودان , تاريخ الطبعة : ١٤٣٦هـ - ٢٠١٦م .

- ٢- الأصمعيّات، اختيار الأصمعي، أبي سعيد عبد الملك بن قريب من ديوان العرب (مجموعات من عيون الشعر) ٢/ تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، الناشر: دار المعارف مصر، بيروت - لبنان، الطبعة الخامسة: ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ٣- الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان (ت ١٤٣٢هـ)، الناشر: عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤- أصول النحو العربي، الدكتور محمود نخلة، الناشر: دار العلوم العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٥- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- ٦- الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية وعلاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق - سوريا، الطبعة الثانية: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- ٧- أصول النحو وصلته بأصول الفقه (بحث)، الدكتور مصطفى جمال الدين، الناشر: مجلة تراثنا، قم - إيران العدد/١٥، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٨- البحث النحوي عند الأصوليين، الدكتور مصطفى جمال الدين (ت ١٤١٦هـ)، الناشر: دار الهجرة، قم - إيران، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٩- تفسير مجمع البيان في تفسير القرآن، الشيخ الطبرسي، أبو علي، الفضل بن حسن (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين، قدم له: السيد محسن الأمين العاملي، منشورات: مؤسسة الأعلمي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ١٠- التكملة، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الناشر: جامعة الرياض - السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ١١- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، تقديم: الدكتور عبد الحكيم راضي، الناشر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة - مصر، تاريخ الطبعة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٢- دروس في المذاهب النحوية، الدكتور عبده الراجحي (ت ١٤٣١هـ)، الناشر: دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

- ١٣- ديوان الإمام علي (ت ٤٠هـ)، جمعه وضبطه : الأستاذ نعيم زرزور، دبلوم دراسات عليا في اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى : ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ١٤- ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق : عبد الحفيظ السطلي، الناشر : مكتبة الأطلس، دمشق- سوريا، تاريخ الطبعة : ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م.
- ١٥- ديوان جران العود، رواية أبي سعيد السكري (ت ٨٠هـ)، الناشر : مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى : ١٩٣٠هـ - ١٩٣١م.
- ١٦- رسالة الحدود، الرمانى، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر : دار الفكر عمان - الأردن، الطبعة الأولى : ١٤٣٦هـ - ٢٠١٦م.
- ١٧- شرح ابن عقيل، ابن عقيل الهذلي، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت ١٣٦٧هـ)، على ألفية ابن مالك، أبي عبد الله، جمال الدين بن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، تاريخ النشر : ١٤٣٦هـ - ٢٠١٦م.
- ١٨- شرح شواهد المغني، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، تصحيح وتعليق : الشيخ محمد محمود الشقيطي، الناشر : لجنة التراث العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى : ١٣٢٣هـ - ١٩٠٥م.
- ١٩- صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم الجعفي (ت ٢٥٦هـ)، مع حاشية أحمد بن علي السهار نفوري (ت ١٢٩٧هـ)، وأبي الحسن، محمد بن عبد الهادي السندي (ت ١١٣٩هـ)، الناشر : مطبعة البشرى الخيرية، كراتشي - باكستان، تاريخ الطبعة : ١٤٣٧هـ - ٢٠١٧م.
- ٢٠- العدة في أصول الفقه، الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري، الناشر: مؤسسة بوستان، قم - إيران، الطبعة الاولى : ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
- ٢١- في النحو العربي (قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث)، الدكتور مهدي المخزومي (ت ١٤١٣هـ)، الناشر : مكتبة لسان العرب، الطبعة الثالثة : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- ٢٢- كتاب المقتضب، المبرّد، أبو عباس، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: لجنة التراث الإسلامي القاهرة- مصر، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م
- ٢٣- كتاب الإيضاح، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، الناشر: دار الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م
- ٢٤- الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- ٢٥- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، الناشر: دار المعارف، القاهرة - مصر، تاريخ الطبعة: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- ٢٦- اللغة والنحو بين القديم والحديث، الدكتور عباس حسن (ت ١٣٩٩هـ)، الناشر: دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى: ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م
- ٢٧- مختصر المعاني، سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، الناشر: دار الفكر، قم - إيران، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م
- ٢٨- المستصفى من علم الأصول، الامام الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ)، اعتناء: الشيخ ناجي السويد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م
- ٢٩- المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين الطيب البصري، محمد بن علي (ت ٤٣٦هـ)، تحقيق: محمد حميد الله ومحمد بكر وحسن حنفي، الناشر: مكتبة دمشق - سوريا، الطبعة الأولى: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م